



جمهورية العراق

Republic of Iraq

مكتب مكافحة

غسل الأموال وتمويل الإرهاب

AML / CFT Office



التقرير السنوي

لعام 2021



Annual Report 2021

+9647809291412

العراق - بغداد - الجادريه

 www.aml.iq

 info@aml.iq



كلمة السيد مدير عام مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

يسعى مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب إلى تعزيز فعالية منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في جمهورية العراق والقيام بدوره المحوري فيها، من أجل تحقيق أفضل مستوى للاء في التصدي لذلك النوع من الجرائم وما يرتبط بهما من جرائم أصلية، إذ بذل المكتب أقصى جهوده خلال عام 2021 من أجل الارتقاء بمستوى أداء قطاع المؤسسات المالية والعمال والمهن غير المالية المحددة وتعزيز قدراتهم في التصدي لتلك الجريمتين من جهة، ومن جهة أخرى مؤازرة ودعم جهات انفاذ القانون في أداء مهامها وتطوير آليات التعاون معها لحماية مختلف القطاعات من إمكانية استغلالها من قبل غاسلي الأموال أو ممولى الإرهاب.

وكما هو معلوم فإن مرتكبي الجرائم المالية بوجه عام ومرتكبي جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشكل خاص يقومون بتطوير أساليبهم وأدواتهم الإجرامية لرتكاب تلك الجرائم تبعاً للتطورات التي يشهدها العالم، وذلك بدوره يُتم التأكيد على امررين الأول أهمية تطوير قدرات العاملين في مجال مكافحة تلك الجرائم، والثاني تعديل القوانين والأنظمة والتعليمات التي تؤطر عملية مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في جمهورية العراق وبما يتناسب مع تلك التطورات والمستجدات التي تطرأ.

وعلى الرغم من التحديات التي واجهت المكتب خلال العام المذكور ، إلا انه تمكّن من أداء مهامه الموكّلة إليه بموجب المادة (9) من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (39) لسنة 2015 ، إذ استمر في بذل جهوده الحثيثة في التواصل مع مجلس الاتحاد الأوروبي وإستيفاء جميع المتطلبات والادسائيات التي أسهمت وبالتالي في رفع اسم جمهورية العراق خلال عام 2021 من قائمة الدول عالية المخاطر، كما استمر في تقديم المشورة للمؤسسات الحكومية ذات الصلة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ضمن منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في العراق، وتوعية العاملين فيها للالتزام بمتطلبات قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، من خلال عقد عدد من الدورات التثقيفية، كما وسع المكتب للتصدي لتلك التحديات عبر مواصلة عمله الدؤوب على إستلام وتحليل البلاغات وتقارير الدشتباه، حيث ارتفعت نشاطاته مقارنة بعام 2020 ، وكذلك الاستمرار في الاجابة على طلبات المعلومات المرسلة إلى المكتب من قبل كافة الجهات ذات العلاقة ضمن المنظومة أعلاه، والوحدات النظيرة، وتطوير قواعد البيانات وبرامج تحليل المعلومات المالية، والاستمرار في تطوير الموارد البشرية للمكتب من خلال اشراكهم في الورش والدورات التدريبية والمؤتمرات محليةً ودولياً لمواكبة التطورات الدولية في هذا المجال ، كما شهد العام اطلاق الاستراتيجية الوطنية الثانية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في العراق للاعوام (2021-2023).

ختاماً، تحيّة تقدير وشكر لجميع من يساندنا من الجهات المعنية كافة وأنتهّي الفرصة بإصدار التقرير السنوي السادس لعام 2021 الخاص بهذا المكتب والمتضمن نشاطاته واحصائيات المعاملات المالية المشبوهة، وذلك تنفيذاً لـأحكام المادة (9- الفقرة/ ثانياً) من القانون وارد الذكر أعلاه والتي شهدت إرتفاعاً نسبياً لدى مقارنتها مع مثيلاتها خلال العام 2020.

المحتويات	
1	المقدمة
2	رؤيا ورسالة واهداف مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
3	منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في العراق
	اولاً: مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
4	-1 المهام الأساسية للمكتب
5	-2 المهام الأخرى
6	-3 الهيكل التنظيمي
9	ثانياً: انجازات مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
	ثالثاً: نشاطات مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
12	• استلام تقارير البلاغ عن الحالات المشبوهة
13	• الإجراءات المتخذة وفق الحالات المشبوهة
14	• الحالات المشبوهة بحسب طبيعة الأشخاص والتوزيع الجغرافي
16	• الحالات المشبوهة بحسب طبيعة النشاط.
18	• طلبات المعلومات والاستفسارات الواردة إلى المكتب من الجهات المحلية.
21	رابعاً: التعاون والتنسيق على المستوى الوطني والإقليمي والدولي
21	أ- التعاون والتنسيق على المستوى الوطني
22	ب- التعاون والتنسيق على المستوى الإقليمي والدولي
24	خامساً: التدريب وورش العمل على الصعيد الوطني والدولي.
29	الخاتمة



المقدمة

يتولى مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب دوراً محورياً ضمن منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في العراق، إذ يعمل من خلال التعاون مع المنظمات الدولية والوحدات النظيرة والجهات المحلية على تحقيق أفضل الممارسات في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والحفاظ على النظام المالي لجمهورية العراق من أن يُستغل لغایات غسل الأموال أو تمويل الإرهاب، فضلاً عن أنه يعمل لتحقيق الأهداف الاستراتيجية الأخرى التي يسعى لها.

ويعمل في إطار تحقيقه لأهدافه أعلاه من خلال قيامه بنشر الوعي المجتمعي بالتنسيق مع كافة الجهات ذات العلاقة فيما يتعلق بإقامة الورش والندوات الهدافة إلى تعريف المجتمع بمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتأثيراتها السلبية على الاقتصاد والمجتمع ككل، فضلاً عن إلقاء الأهمية على إشراك موظفي المكتب في ورش العمل التخصصية والدورات التدريبية محلية ودولياً لرفع مستوى ادائهم ومعرفتهم بما ينعكس على جودة العمل وتطوره مقارنة مع حجم المخاطر أعلاه والناتجة عن التطور السريع في عالم التكنولوجيا الحديثة الخاصة بتقنيات نقل الأموال وتحويلها عبر وسائل الدفع الالكتروني.

عليه جاء هذا التقرير ليستعرض أعمال ونشاطات المكتب خلال المدة من 1/1/2021 لغاية 31/12/2021 تنفيذاً لـ لأحكام المادة (9/ثانياً) من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (39) لعام 2015، حيث تضمن التقرير نبذة عن المكتب ومهامه الأساسية والثانوية، وإنجازاته ونشاطاته المتحققة خلال مدة التقرير مفصلاً بحسب مصدر الحالات المشبوهة وتوزيعها الجغرافي، فضلاً عن عدد الأشخاص الطبيعيين والمعنيين، وطبيعة النشاط والأدوات المستخدمة فيها، وصولاً إلى الإجراءات المتتخذة تجاه تلك الحالات الواردة إليه من الجهات الملزمة بالبلاغ والتوصل إلى إما إحالة تقارير إشتباه بخصوصها إلى الأدعاء العام نتيجة للتوصل إلى ما يؤكد وجود شبهة غسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو الحفظ نتيجة لعدم اثبات تلك الشبهة.

كما تضمن التقرير استعراض لآلية التعاون والتنسيق على المستويات الوطنية من خلال استكمال اتفاقيات التعاون الثنائي، والإقليمي والدولي من خلال استكمال عقد مذكرات التفاهم دولياً، والمشاركة في حضور الاجتماعات التي تعقدتها المنظمات الدولية المتخصصة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مثل (MENAFATF و FATF) فضلاً عن اجتماعات مجلس الاتحاد الأوروبي التي توجت برفع اسم العراق من قائمة الدول عالية المخاطر خلال تشرين الأول 2021.

واخيراً تضمن التقرير عرض احصائيات عن الدورات وورش العمل المقدمة من قبل المكتب إلى موظفي الجهات الأخرى افتراضياً وحضورياً، وعن التدريب المقدم من المنظمات الدولية ومختلف الجهات الأخرى محلياً إلى موظفي المكتب افتراضياً وحضورياً وذلك تنفيذاً لأحكام المادة (9-الفقرة/سابعاً) من القانون أعلاه.

**الرؤية: -**

مكتب كفوء لمكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وأداء متميز على المستويين المحلي والدولي وحماية النظام المالي في جمهورية العراق من الأنشطة غير المشروعة.

الرسالة: -

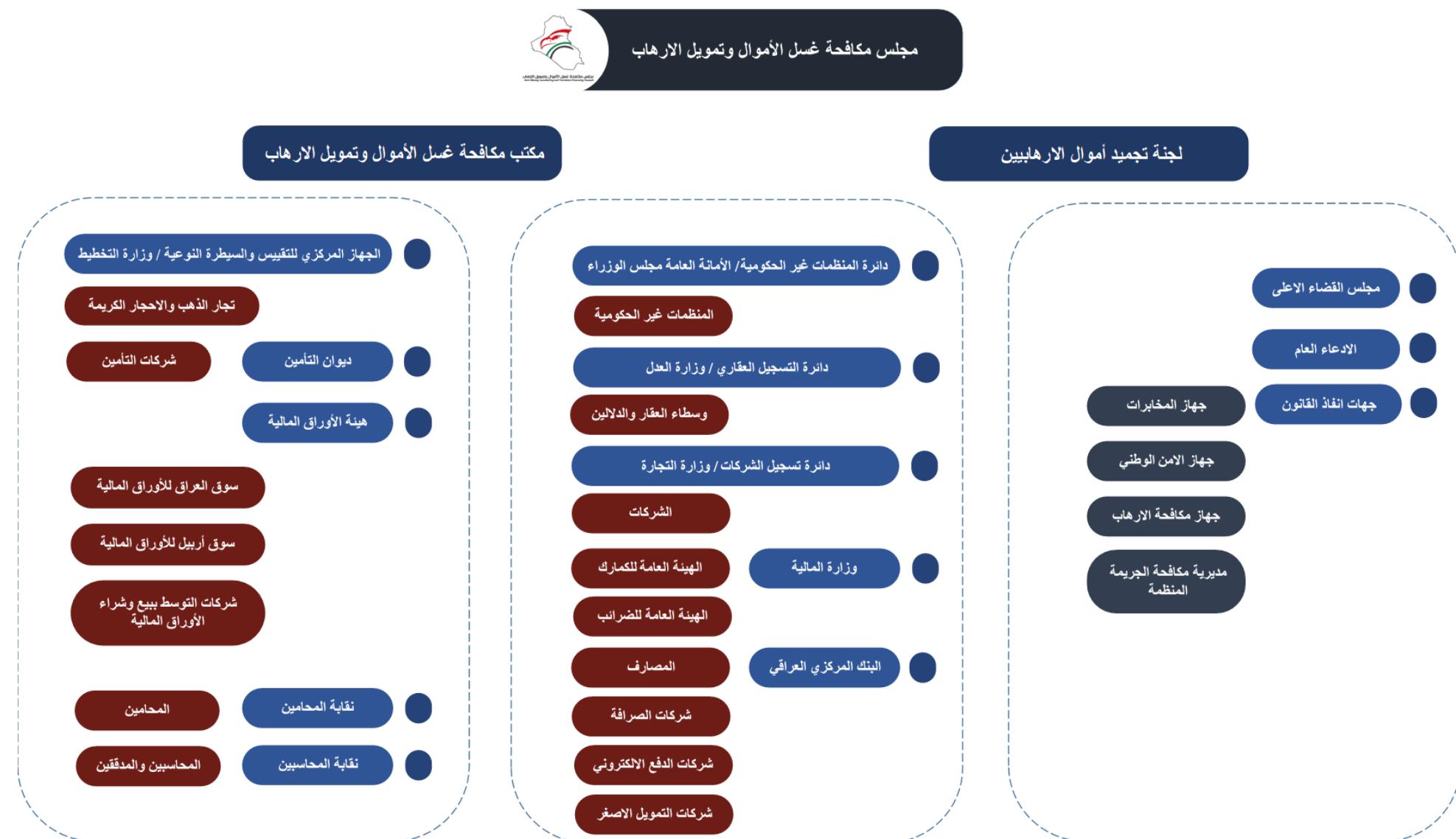
حماية المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع من مخاطر عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال توفير المعلومات اللازمة بسرعة ودقة عالية بالتنسيق مع الجهات المعنية.

الاهداف: -

- تطوير وتفعيل التشريعات الوطنية ذات العلاقة بمكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- تعزيز آليات تبادل المعلومات بين المكتب والجهات المعنية والحفاظ على سرية تلك المعلومات.
- وضع وتوثيق الإجراءات التنفيذية اللازمة للتنسيق مع الجهات الخاضعة لأحكام قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (39) لسنة 2015.
- بناء القدرات المؤسسية والإدارية للجهات ذات العلاقة بصورة عامة والمكتب بصورة خاصة من خلال الورش والدورات التدريبية بصورة منتظمة وبناء برنامج سنوي وشامل لتحديد الاحتياجات وتفعيل دور الجهات في البلاغ عن العمليات المشبوهة.
- توعية المجتمع بمخاطر الجرائم المالية والموال المتآتية من المصادر غير المشروعة وتمويل الجماعات الإرهابية المسلحة بما يهدد أمن وسلامة الوطن والمواطنين من خلال وسائل الدعام والصحافة الورقية والرقمية والإنترنت وواقع التواصل الاجتماعي كونها وسيلة فاعلة بمحاربة والحد من انتشار معدلات الجريمة.



شكل (1) الإطار العام لمنظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في جمهورية العراق





اولاً: نبذة عن مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

نصت الفقرة (اولاً) من المادة (8) من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (39) لسنة 2015 على (يؤسس في البنك المركزي العراقي مكتب يسمى مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بمستوى دائرة عامة يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري، ويمثله مدير عام أو من يخوله).

ويتوالى هذا المكتب المهام الآتية وبصورة مركبة في الدولة، حسب ما نصت عليه المادة (9) من القانون أعلاه:-

1. المهام الأساسية:

هو الجهة المسؤولة عن تلقي وطلب وتحليل وإحالة المعلومات التي يشتبه بأنها تتضمن متصلات جريمة أصلية أو غسل أموال أو تمويل إرهاب، وبالتالي يمكن حصر مهام المكتب الأساسية بأربع مهام، تتمثل بالآتي:-

أ- التلقي

يتلقى المكتب معلومات يشتبه بأنها تتضمن متصلات جريمة أصلية أو غسل أموال أو تمويل إرهاب، وحدد القانون رقم (39) لسنة 2015 الجهات الملزمة بالإبلاغ عن المعاملات المشبوهة.

ب- الطلب

يجوز للمكتب في سبيل أداء مهامه أن يحصل من جهات الإبلاغ عن أية معلومات إضافية يعدها مفيدة لإجراء التحليل خلال المدة التي يحددها، وله أن يحصل على ذلك من أي جهة أخرى وفق أحكام الفقرة (ب/اولاً) المادة (9) من القانون أعلاه، كما نصت الفقرة (سادساً) المادة (12) على تزويد المكتب بالمعلومات والمستندات التي يطلبها وعلى وجه السرعة، كما تم تحديد عقوبة من امتنع عن تقديم المعلومات إلى المكتب بعد إنذاره لتقديمها خلال (7) سبعة أيام وفقاً لأحكام المادة (41) من القانون.

ج- التحليل

يقوم المكتب بتحليل المعلومات التي يتلقاها أو ترد إليه وفقاً لنماذج الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة للوصول إلى معلومات ذات قيمة مضافة، وربط المعلومات كافة للوصول إلى نتيجة حول وجود مؤشرات اشتباه في الإبلاغ وبناء فرضية بشأن طبيعة المعاملات المشبوهة، مما يمكن المحلل من التوصل إلى رأي ورفع التوصية المناسبة إلى مدير عام المكتب.



د- الإحالات

نصت الفقرة (د/أولا) المادة (9) من القانون على إحالة الإبلاغات التي تقوم على أساس معقولة للاشتباه في عملية غسل أموال أو تمويل إرهاب أو جرائم أصلية إلى رئاسة الادعاء العام لاتخاذ الإجراءات القانونية في شأنها وإشعار الجهات ذات العلاقة بذلك.

2. المهام الأخرى: -

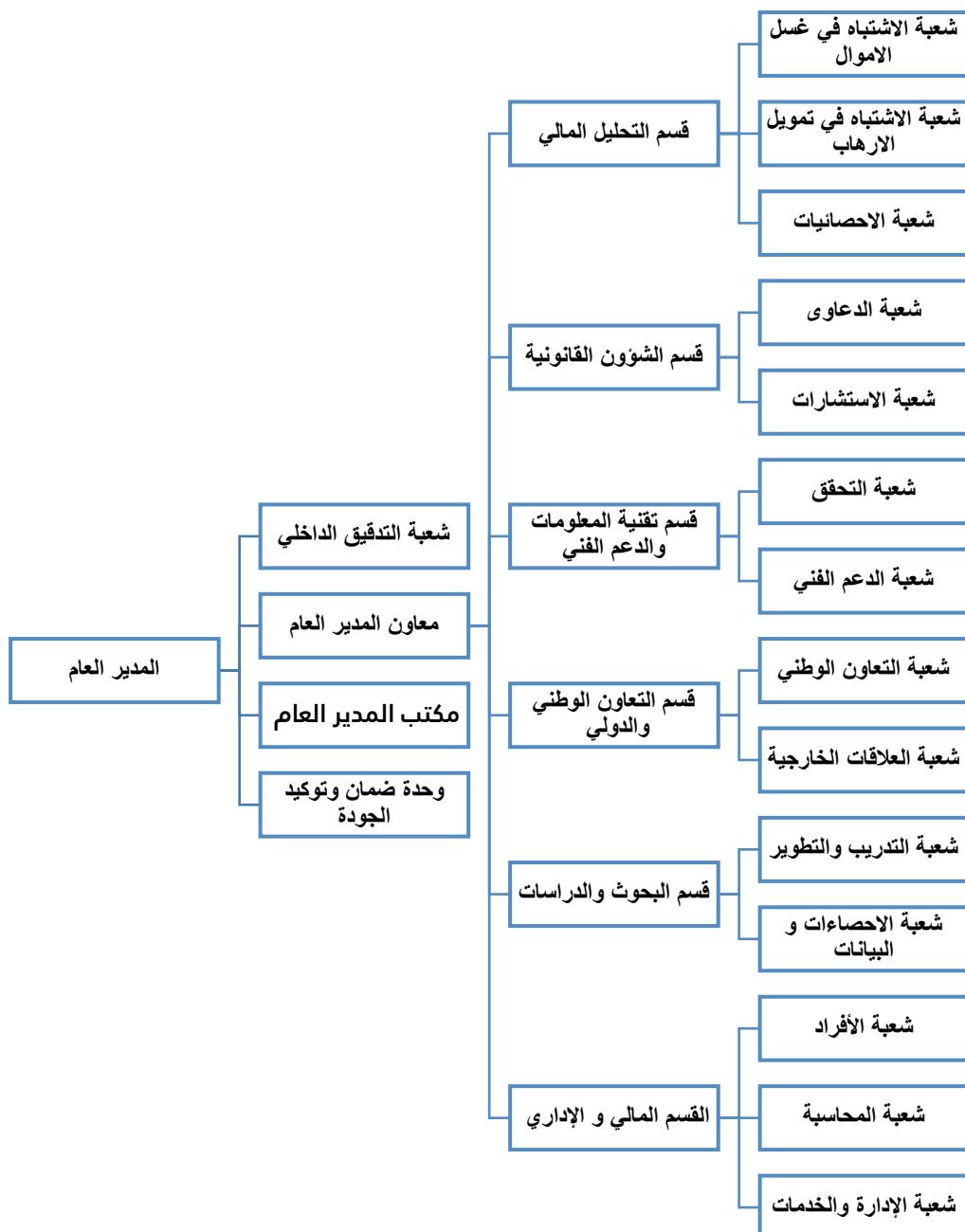
- إعداد وتقديم تقرير سنوي يقدم إلى مجلس مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب عن نشاطات المكتب والأنشطة المتعلقة بعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وإحصاءات عن تقارير الإبلاغ واتجاهات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وآلياتها وأساليبها وحالاتها، ويتم نشر التقرير بالصيغة التي يعتمدها المجلس.
- تبادل المعلومات ذات الصلة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مع الجهات ذات العلاقة في دوائر الدولة، والقطاع العام، والتنسيق معها في هذا الشأن.
- الدشترك في تمثيل جمهورية العراق في المنظمات الدولية والمؤتمرات ذات العلاقة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- إنشاء قاعدة بيانات لما يتوافر للمكتب من معلومات تعتمد كمركز وطني لجمع وتحليل وإعمام تلك المعلومات بما يحتمل وقوعه من غسل أموال وتمويل إرهاب ووضع الوسائل الكفيلة لتسهيل مهمة السلطات القضائية وغيرها من الجهات المختصة بتطبيق أحكام هذا القانون.
- جمع وتحليل إحصاءات شاملة عن الأمور الداخلة في مهام المكتب.
- إعداد دورات تدريبية للموظفين المعنيين بإحاطتهم بالمستجدات في مجال جريمة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- إشعار الجهات الرقابية أو الجهات المختصة الأخرى بإدخال أي مؤسسة مالية أو أعمال ومهن غير مالية مدددة بأحكام هذا القانون.
- تقديم المشورة الفنية في شأن الانضمام إلى الاتفاques والمعاهدات ذات الصلة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- تبادل المعلومات تلقائياً أو عند الطلب مع الوحدات النظيرية.



3. الهيكل التنظيمي للمكتب:

تمت المصادقة على الهيكل التنظيمي لمكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بموجب قرار مجلس ادارة البنك المركزي العراقي رقم (129) المتداذ بجلسته المنعقدة في 11/8/2020، وبما يتلاءم مع متطلبات العمل وكما هو مبين في المخطط (1) أدناه:

مخطط رقم (1) الهيكل التنظيمي





أ- قسم التحليل المالي: - يختص هذا القسم بالمهام الآتية :-

- تلقي البلاغات من الجهات المبلغة ودراسة تلك البلاغات وبيان مدى استيفائها للبيانات والمعلومات المطلوبة واعسار الجهات المبلغة باستلام البلاغات.
- مواصلة عملية التحري وجمع المعلومات مع الاستعانة بقواعد البيانات المتاحة في المكتب ولدى جهات انفاذ القانون من اجل الوصول الى نتائج لعملية التحليل المالي التي تؤول اما الى حفظ الأوليات لعدم استيفائها لمؤشرات الاشتباه او اعداد تقرير اشتباه وحالته الى رئاسة الادعاء العام.

ب. قسم الشؤون القانونية: - يختص هذا القسم بالمهام الآتية:-

- تقديم الاستشارات القانونية وابداء الرأي بخصوص العقود والاتفاقيات المبرمة وفقاً للقانون والضوابط والتعليمات النافذة.
- تمثيل المكتب امام الجهات القضائية الخاصة بتقارير الاشتباه المرفوعة من قبل المكتب، سيما التي يصدر بخصوصها قرار قضائي يتطلب تدوين اقوال ممثلي المكتب القانونيين.
- متابعة المستجدات في القوانين ذات الصلة بقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وجميع الأنظمة والتعليمات ومتابعة التعديلات والتحديثات المقترحة مع الجهات التشريعية.

ت. قسم تقنية المعلومات والدعم الفني: - يختص هذا القسم بالمهام الآتية:-

- انشاء وإدارة الموقع الالكتروني للمكتب ومتابعة المستجدات والتحديثات المطلوبة.
- الالشراف على قاعدة البيانات الالكترونية فنياً وتحديثها وفقاً للحاجة.
- تقديم الدعم الفني للأقسام الأخرى في المكتب.
- ضمان الحفاظ على امان وسرية المعلومات.

ث. قسم التعاون الوطني والدولي: - يختص هذا القسم بالمهام الآتية:-

- عملية تبادل المعلومات محلياً ودولياً للتأكد من صحة المعلومات او طلب معلومات إضافية من الوحدات النظيرية.
- اعداد تقرير التحديث كل عامين الخاص بمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا MENAFATF، وتقرير المراجعة الخاصة بمجموعة العمل المالي FATF.
- اعداد مذكرات تفاهم لتبادل المعلومات مع الوحدات النظيرية في الدول الأخرى واتفاقيات التعاون الثنائي مع كافة الجهات ذات العلاقة والتنسيق معها بهذا الشأن.



ج. قسم البحوث والدراسات: - يختص هذا القسم بالمهام الآتية:-

- اعداد وتقديم التقارير السنوية الخاصة بالمكتب والتي تضم انجازاته ومهامه ونشاطاته المتعلقة بمكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- اعداد ومتابعة التعليمات والأنظمة والارشادات التي تخص المؤسسات المالية والعمال والمهن غير المالية بالتنسيق مع الجهات الرقابية التي تُنظم التزام تلك الجهات تجاه قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (39) لسنة 2015.
- اعداد خطة التدريب السنوية وتحديد الاحتياجات التدريبية لتطوير وتعزيز مهارات الموظفين العاملين في مجال مكافحة الجريمة المنظمة.
- تقديم دراسات عن أنماط واتجاهات غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الدولة لتقديم مناقشتها في اجتماعات المجلس.
- المساهمة في اعداد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- متابعة المؤسسات المالية والعمال والمهن غير المالية بخصوص تنفيذ القرارات الصادرة عن لجنة تجميد أموال الإرهابيين بالوقت المحدد بما يضمن السرعة في تنفيذها، كذلك توجيه العمادات إلى الجهات الحكومية المعنية بالتجميد ليتم إجراء اللازم.
- تقييم نشاط مسؤولي البلاغ العاملين في المؤسسات المالية المصرفية .

د. القسم المالي والإداري: يختص هذا القسم بالمهام الآتية:-

- اعداد الموازنة العامة للمكتب وتنظيم كافة الأمور المالية والقيود المحاسبية.
- إدارة البريد وارشافته في نظام خاص مع اتخاذ التدابير والإجراءات الالزمة لتحديث الأداء بما يتلاءم وينسجم مع التطورات التي قد تحدث ضمن بيئه العمل وخارجها.
- هـ. شعبة التدقيق الداخلي: وترتبط بالسيد المدير العام مباشرة ومهتمتها الأساسية هي مراجعة وتدقيق العمل المحاسبية والمصرفية وتقديم الدعم الإداري والجازات وتقديم تقاريرها مباشرة إلى الادارة العليا.
- وـ. وحدة ضمان وتوكيد الجودة: ترتبط بالسيد المدير العام ومهامها:
- التأكد من وجود ادلة سياسات وإجراءات تختص بمهام كل قسم وفق الهيكل التنظيمي المعتمد.
- تطوير وتحسين الأنظمة والآليات والإجراءات المتبعة في المكتب.
- المشاركة في اعداد الخطط الاستراتيجية بالتنسيق مع كافة الأقسام.
- اعداد برنامج لمتابعة تنفيذ الخطة السنوية للمكتب وتحديد معايير ومؤشرات لتقييم نتائج التنفيذ ورفع تقارير دورية للإدارة العليا بالنتائج.



ثانياً: إنجازات مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

1- رفع اسم العراق من قائمة الاتحاد الأوروبي للدول عالية المخاطر:

- تم تدحيد الدول التي ستذضي إلى تقييم الاتحاد الأوروبي فيما يخص مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في عام 2015.*
- ادراج العراق في قائمة الدول عالية المخاطر فيما يخص مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في عام 2016.**
- تم التحديث على قائمة الاتحاد الأوروبي للدول عالية المخاطر خلال شهر تشرين الثاني 2018 وبقاء العراق على هذه القائمة.
- بذلت جهود حثيثة من قبل المكتب بالتنسيق مع كافة الجهات ضمن منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للتعرف على أسباب الادراج في القائمة أعلاه، وكيفية استيفاء المتطلبات التي تسهم في رفع اسم العراق من تلك القائمة، وعليه تم عقد اجتماع بين هذا المكتب وممثلي الاتحاد الأوروبي خلال عام 2019 للاستيضاح عن نقاط القصور المؤشرة من قبلهم على جمهورية العراق، ونتيجة لذلك وردت مذكرة بعثة الاتحاد الأوروبي ومرفقها تقرير المديرية العامة للاستقرار المالي والخدمات المالية واتحاد رأس المال في المفوضية الأوروبية FISMA المتضمن بعض الاستفسارات عن عمل منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في العراق.
- تم تدبير كافة المتطلبات من معلومات وبيانات واحصائيات وكافة التشريعات والضوابط والخطط الاستراتيجية التي تنظم عملية مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في العراق وتبثت مدى امتثال جمهورية العراق بتطبيق المتطلبات الدولية الصادرة عن مجموعة العمل المالي الدولية (FATF) المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- وجه معالي السيد رئيس مجلس الوزراء بتشكيل فريق مختص من مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والبنك المركزي العراقي والجهات المختصة ذات العلاقة لمتابعة الموضوع واستكمال الإجراءات، إذ تم عقد اجتماع بين الوفد العراقي و مفوضية الاتحاد الأوروبي/ اللجنة المعنية بقائمة الدول ذات المخاطر المرتفعة في بروكسل/ بلجيكا بتاريخ 2021/10/13 تم خلاله مناقشة كافة المواضيع التي كانت محل تساؤلات أعضاء هذه اللجنة، وأن العراق قد أتخذ خطوات كبيرة لمواكبة العالم المتقدم في موضوع السيطرة على حركة الأموال وتصريف العملة، كما ورحب الخبراء والمقيمين بالتطور الذي تبديه السلطات العراقية ، والذي يوضح مدى امتثال جمهورية العراق بتطبيق المتطلبات الدولية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وعليه أوصت المفوضية برفع اسم العراق من قائمة الاتحاد الأوروبي للدول عالية المخاطر.***

* https://ec.europa.eu/info/sites/default/files/list_of_scoping-priority-hrtc_aml-cft-14112018.pdf

** <https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=celex:32016R1675>

*** <https://data.consilium.europa.eu/doc/document/ST-2022-5174-INIT/en/pdf>



2- إطلاق الاستراتيجية الثانية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في العراق 2021-2023:

استكمالاً لل استراتيجية الوطنية الأولى لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للسنوات 2017-2020 عمل المكتب على اطلاق الاستراتيجية الثانية للأعوام 2021-2023، لتكون معبراً عن رؤية المجلس والتطورات المستقبلية لمنظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في جمهورية العراق من خلال مجموعة من المحاور الأساسية والاهداف الفرعية المنبثقة عنها وفقاً لبرامج ومبادرات مدددة تم اعدادها بالتعاون مع الجهات الدولية والمحلية كُل حسب اختصاصه وبعد عرضها على مجلس مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

3- تحديد انمط واتجاهات جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب للأعوام 2019-2020:

تم اعداد دراسة لتحديد انمط واتجاهات غسل الأموال وتمويل الإرهاب في جمهورية العراق خلال عامي (2019-2020) باستخدام اسلوب " التحليل الاستراتيجي" ، ومتابعة الاساليب المستخدمة من قبل مرتکبی جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب فضلاً عن تحديد الأداة والنمط الأكثر استخداماً وتحديد أحدث الممارسات العالمية بهدف تطوير التقنيات التي يستخدمها المحتللون من اجل الوصول إلى أفضل النتائج في تحليل المعاملات المشبوهة.

4- اصدار ضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الخاصة بالمنظمات غير الحكومية رقم (1) لسنة 2021:

بهدف حماية قطاع المنظمات غير الحكومية NGOs أو (المنظمات غير الربحية Organization NPO) من الاستغلال في عمليات غسل الأموال تمويل الإرهاب، ورفع مستوىوعي هذه المنظمات ومساعدتها في المشاركة بفعالية مع الجهات المختصة والرقابية فيما يتعلق بإصلاح القوانين المنظمة لها وتعديلها بما يتلاءم ومعايير وإجراءات مجموعة العمل المالي (FATF)، تم اصدار الضوابط اعلاه^{٠٠}.

5- اصدار الدليل الرشادي الخاص بمؤشرات الاشتباه الخاصة بتهريب المهاجرين والاتجار بالبشر:

تعتبر جرائم الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين من اخطر الجرائم في العصر الحديث لارتباطها بضحايا من كل الجنس والفئات العمرية المختلفة، فضلاً عن كونها تكون بمثابة منفذ لجرائم اخرى فرعية ، مما يشكل تحدي كبير لمكافحتها وبالاخص مع زيادة التوترات السياسية والامنية التي تشهدها المنطقة

^{٠٠}: https://aml.iq/?page_id=44875

^{٠٠}: https://aml.iq/?page_id=2278



مع الالٰه بنظر الاعتبار تجدد الاساليب والطرق التي تُرتكب بها، ومع زيادة هذه الجرائم حسب البيانات الصادرة عن المرصد العراقي للاتجار بالبشر، ومركز الهجرة العراقي، ووفقاً لـ توصيات مجموعة العمل المالي (FATF) للجهات المطالبة بمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب الناجمة عنها، وبهدف حماية المؤسسات المالية من استخدام منتجاتها لتمويل هذه الجرائم، تم اصدار الدليل الارشادي الخاص بـ مؤشرات الاشتباه الخاصة بـ تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر.

- 6- مشاركة البنك المركزي العراقي في تدريب التعليمات الخاصة بحدود وسقوف محافظ الهاتف النقال المالية لغرض تنظيم عمل مزودي خدمات الدفع الالكتروني عبر الهاتف النقال^{**}.
- 7- تطوير أساليب التحقيق المالي الموازي بالتعاون مع مجلس القضاء الأعلى وجهات إنفاذ القانون مع التحقيق الجنائي ليتم من خلاله البحث عن المتصلات المالية للجريمة وتعقبها ومن ثم تقديم الدلة لربط تلك المتصلات المالية بالجريمة الأصلية ويحاكم بذلك المتهم إضافة لمحاكمته عن الجريمة الأصلية يحاكم كذلك عن جريمة غسل الاموال او تمويل الإرهاب التي تجري فيها عملية المصادر.
- 8- قام المكتب بإعداد إستماراة التقييم الفصلية الخاصة بـ شركات الدفع الالكتروني وإعمامها من قبل دائرة مراقبة الصيرفة بموجب كتابهم المرقم (373/5/9) المؤرخ في 2021/10/27.
- 9- تصميم نموذج للإبلاغ عن المعاملات المشبوهة الخاصة بالشركة العراقية لضمان الودائع، للإبلاغ عن الحالات المشبوهة التي قد يتم التوصل إليها من خلال قيام الشركة بإداء مهامها.
- 10- إقرار الضوابط الخاصة بـ دائري تسجيل الشركات بتاريخ 2021/12/28، وإقرار الضوابط الخاصة بـ دائرة التسجيل العقاري بتاريخ 2021/11/11

* https://aml.iq/?page_id=2289
** <https://cbi.iq/static/uploads/up/file-162020548946249.pdf>



ثالثاً: نشاطات مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

يقوم مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب استناداً إلى قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (39) لسنة 2015 بتلقي البلاغات عن المعاملات المشبوهة وتبادل المعلومات مع الجهات ذات العلاقة واتخاذ الإجراءات المناسبة بشأنها من خلال التنسيق مع الجهات المحلية كافة الدالة ضمن إطار منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في جمهورية العراق، والتعاون مع الوحدات النظيرة والمنظمات الدولية المختصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وبما ينسجم مع القانون العراقي والمتطلبات الدولية والمتمثلة بقرارات مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة والتوصيات الأربعين الصادرة عن مجموعة العمل المالي (FATF)، وكما يلي:-

1. التحليل الفني للبلاغات وتبادل المعلومات:-

أ. البلاغات وتبادل المعلومات

بلغ عدد معاملات الاشتباه التي قام المكتب باستلامها من الجهات المُلزمة بالبلاغ (حسب قانونه رقم 39 لسنة 2015) وتحليلها خلال عام 2021 (649) معاملة، وكما موضح في الجدول رقم (1-أ)، في حين بلغ عدد طلبات المعلومات المحلية الواردة إلى المكتب مع الجهات ذات العلاقة (1613)، وبلغ مجموع تبادل المعلومات الواردة من الوحدات النظيرة (12) معاملة.

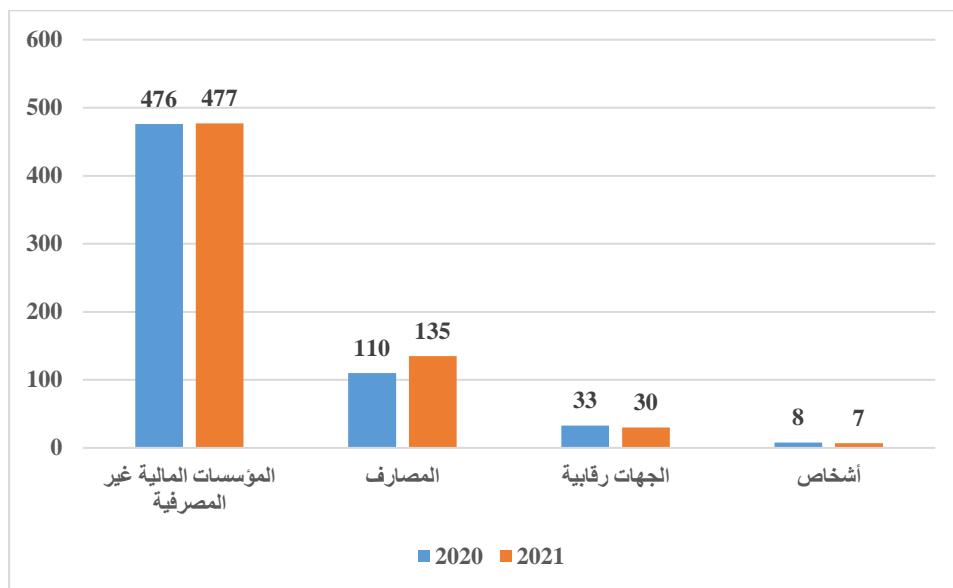
جدول رقم (1-أ)

البلاغات

العدد		الجهات المُبلغة
2021	2020	
477	476	المؤسسات المالية غير المصرفية
135	110	المصارف
30	33	الجهات رقابية
7	8	أشخاص
649	627	مجموع البلاغات



شكل رقم (أ-2)



جدول رقم (1-ب)

تبادل المعلومات

العدد		تبادل المعلومات مع الجهات المحلية	
2021	2020		
149	161	جهات إنفاذ القانون	
1259	496	الجهات الرقابية	
205	73	الكمارك	
1613	730	المجموع	

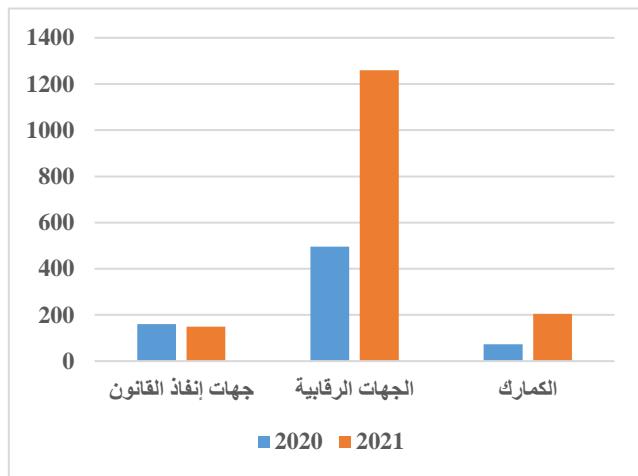
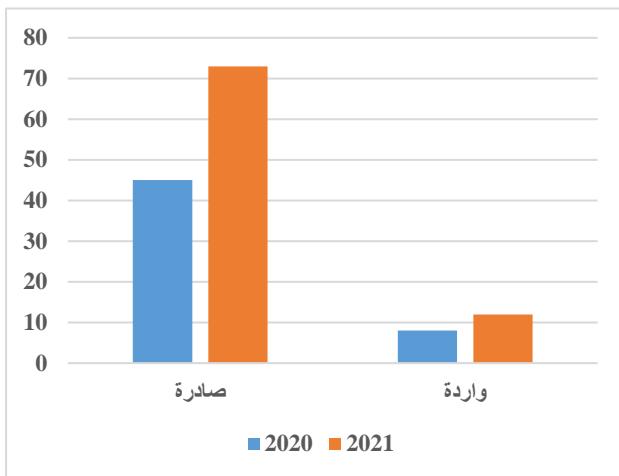
صادرة	واردة	صادرة	واردة	تبادل المعلومات مع الوحدات النظيرية
73	12	45	8	وحدات نظيرية
85		53		المجموع

شكل رقم (2-ج)

شكل رقم (2-ب)

تبادل المعلومات مع الوحدات النظيرة

تبادل المعلومات مع الجهات المحلية



يُظهر الجدول رقم (1-أ) والشكل البياني رقم (2-أ) إن أكبر عدد من البلاغات الواردة من الجهات المُلزمة بالإبلاغ خلال عامي 2020 و2021 كان في المرتبة الأولى من المؤسسات المالية غير المصرفية. كما يُلاحظ إن هناك زيادة للتعاون فيما بين جهات منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في العراق كما يظهره الجدول (1-ب) والشكلين البيانيين رقم (2-ب) و (2-ج) حيث بلغ تبادل المعلومات من جهات إنفاذ القانون والجهات الرقابية والهيئة العامة للكمارك عام 2021 1613 طلب ليُشكل نسبة ارتفاع 160% عن عام 2020 (730 طلب)، ويعزى السبب في ذلك إلى إبرام اتفاقيات التعاون الثنائية مع هذه الجهات والتي تؤطر وتنظم تبادل المعلومات، ليتم تعزيز التحقيقات الجنائية بالتحقيق المالي الموازي للوصول إلى مسار حركة الأموال الناجمة عن حالات الاشتباه وبيان مدى رُقيها إلى حالات اشتباه حقيقة يمكن الاعتماد عليها في اصدار الحكم النهائي.

ويلاحظ في الجدول (1-ب) حجم تبادل المعلومات مع الوحدات النظيرة حيث بلغ في عام 2021 (85) طلب تبادل معلومات ليُشكل نسبة نمو بلغت ما يقارب 60% عن عام 2020، حيث يوضح الجدول (1-ج) التوزيع الجغرافي مع الوحدات النظيرة:



جدول رقم (1-ج) طلبات المعلومات الواردة والصادرة مع الوحدات النظيرة لعام 2021

الوحدة النظيرة	النوع	النوع	النوع
النوع	النوع	النوع	النوع
المملكة المتحدة	.1	4	0
إيطاليا	.2	0	1
تركيا	.3	21	0
الأردن	.4	16	2
لبنان	.5	9	1
الإمارات	.6	11	2
المغرب	.7	2	0
الكويت	.8	1	0
السعودية	.9	1	2
قطر	.10	3	1
سلطنة عُمان	.11	1	0
فلسطين	.12	0	1
تونس	.13	0	1
سوريا	.14	0	1
أوكرانيا	.15	1	0
المانيا	.16	1	0
كندا	.17	2	0
المجموع		73	12

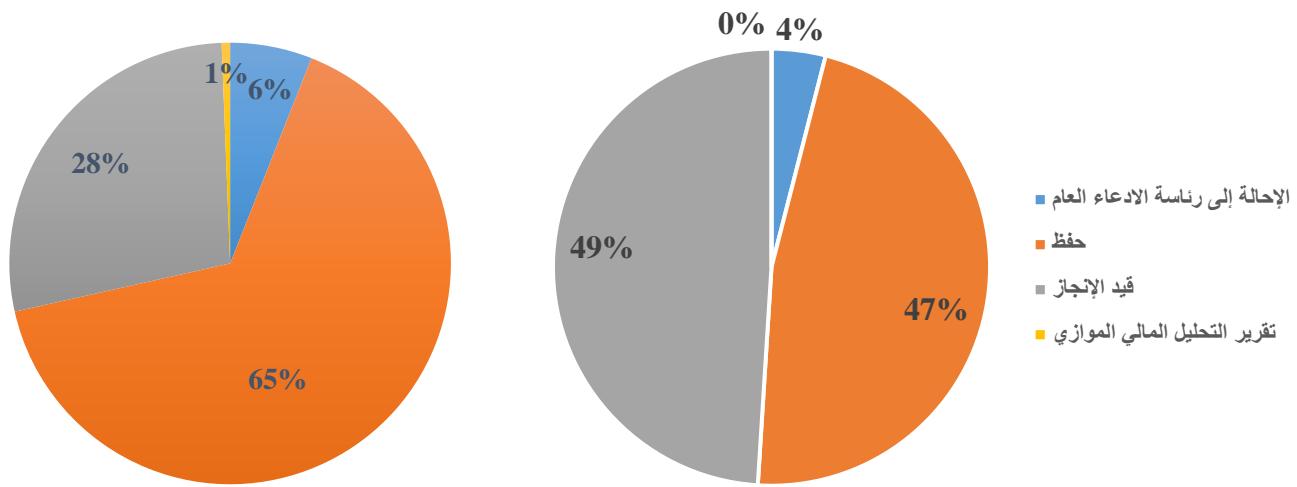
وهذا ما يُشير إلى وجود تفاعل في تبادل المعلومات مع الوحدات النظيرة والذي يعزز فعالية التعاون الدولي والإقليمي بين المكتب والوحدات النظيرة بالرغم من الظروف الاستثنائية التي رافقت انتشار جائحة كورونا والتي تسببت بتعطيل الدوام الرسمي في أغلب الدول.

ب. الإجراءات المتخذة وفقاً للحالات المشبوهة: -

تم اتخاذ الإجراءات اللازمة من قبل المكتب بشأن المعاملات الواردة إليه وبعد الانتهاء من تحليلها، من خلال قيامه بإعداد تقارير الاشتباه وإحالتها إلى رئاسة الادعاء العام سيما بعد استكمال عملية جمع المعلومات والتحري والتي تخدم عملية التحليل المالي وبعد التوصل إلى أسس معقولة للاشتباه، أو حفظها لعدم وجود المؤشرات الكافية للاشتباه، وكما موضح في الجدول (3) والشكليين البيانيين (3-أ، و3-ب) الذي يتضمن الإجراءات التي تم اتخاذها من قبل المكتب خلال عام 2021 بشأن معاملات الاشتباه أعلاه وكما يلي:

جدول رقم (3) الإجراءات التي تم اتخاذها من قبل المكتب خلال عام 2021

النسبة من المجموع	عدد المعاملات لعام 2021	النسبة من المجموع	عدد المعاملات لعام 2020	الإجراء المتخذ
%6	39	4%	24	الإحالـة إلى رئـاسـة الـادـعـاء العـام
%65	425	47%	302	حـفـظ
%28	181	49%	301	قـيـدـ الإـنـجـاز
%1	4		-	تـقـرـيرـ التـحـلـيلـ المـالـيـ
	649		627	المـجمـوع

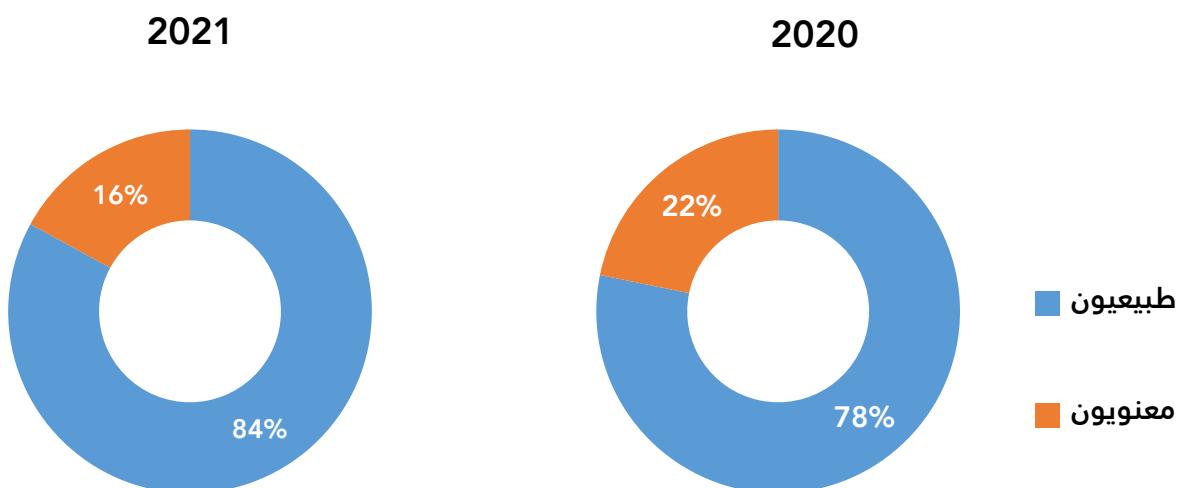
شكل (3-أ) الإجراءات المتخذة لعام 2020 شكل (3-ب) الإجراءات المتخذة لعام 2021

يتبيّن من الجدول رقم (3) والشكليين البيانيين رقم (3-أ و3-ب) أعلاه أن عدد تقارير الاشتباه التي أحالها المكتب إلى الادعاء العام خلال عام 2021 بلغ (39) تقرير وذلك بعد استكمال المكتب لجمع المعلومات الضرورية وتحليلها والتوصيل إلى نتائج وتوصيات بشأنها وهو ما يشكل نسبة (6%)، في حين بلغ عدد المعاملات المحفوظة بسبب عدم وجود مؤشرات كافية للاشتباه تجاهها (425) معاملة وهو ما يمثل نسبة (65%) من مجموع المعاملات التي تم تحليلها، وللتزال (181) معاملة قيد الإنجاز، والتي تمثل النسبة المتبقية (28%) من المجموع الكلي، حيث لايزال المكتب في طور استكمال جمع المعلومات من الجهات المبلغة والجهات الأخرى المعنية ذات العلاقة، واتخاذ القرار اللازم بشأنها أما بإحالتها إلى الادعاء العام أو حفظها وبحسب ما يتم التوصل إليه من نتائج، كما تم ارسال (4) تقارير خاصة لأغراض التحقيق المالي الموازي إلى المحكمة المختصة.

ج. الحالات المشبوهة بحسب طبيعة الأشخاص:-

يُبيّن الشكل (4) أن الأشخاص الطبيعيين شكلوا نسبة (84%) من المجموع الكلي، في حين شكلت الكيانات ما نسبته (16%) من المجموع الكلي خلال عام 2021، ولدى مقارنته مع عام 2020 تبيّن أن عدد الأشخاص الطبيعيين شكل ما نسبته (78%) بينما شكلت الكيانات ما نسبته (22%)، إذ ان انخفاض نسبة وعدد المؤسسات والشركات المشتبه بها إلى ما تُشكّله في العدد الكلي خلال العام أعلاه يعكس تطور الإجراءات والسياسات المتخذة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فضلاً عن متابعة تطبيق الضوابط والادلة الارشادية التي تم نشرها بالخصوص.

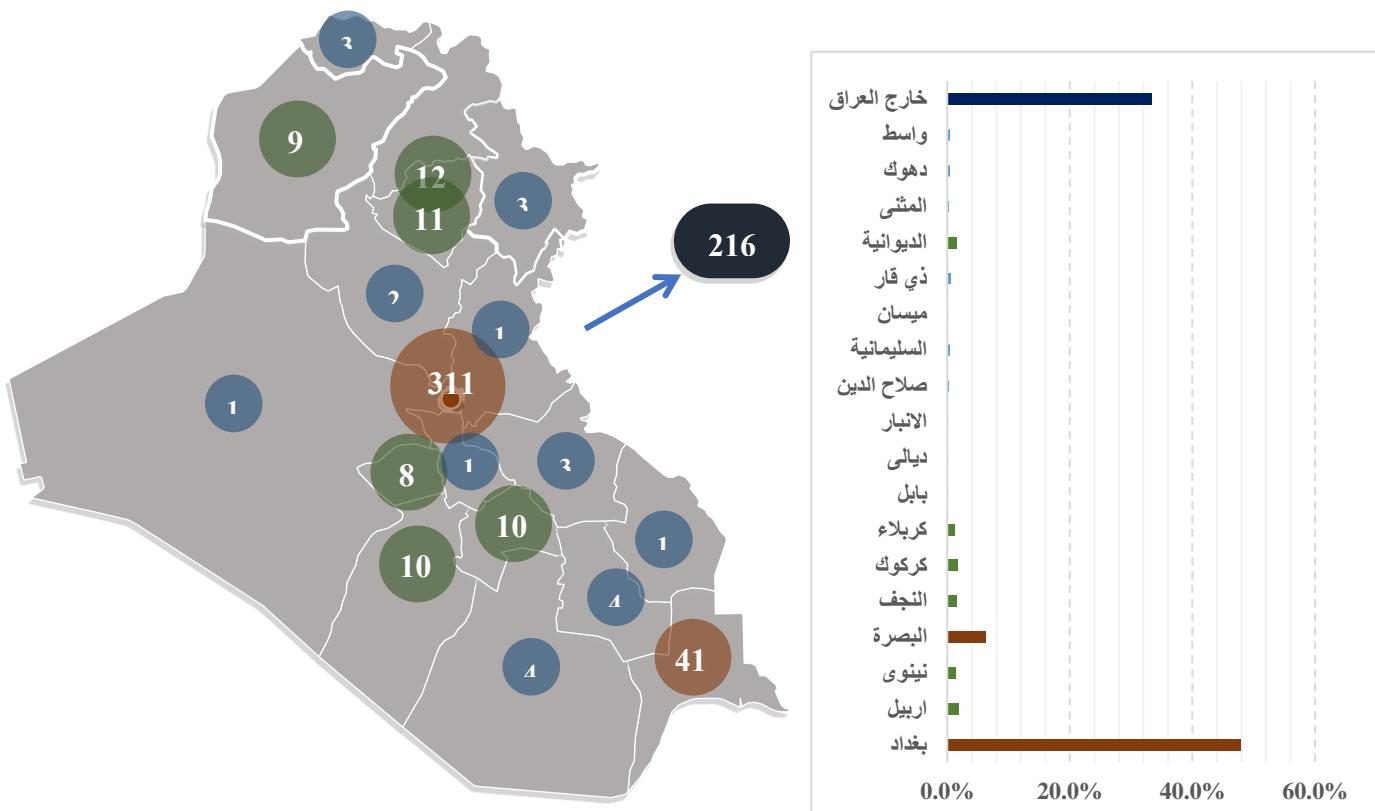
شكل (4) طبيعة الشخص المشتبه بهم للعام 2020-2021



د. التوزيع الجغرافي للحالات المشبوهة في العراق

يلاحظ من الشكل البياني رقم (5) الية توزيع عدد الابلاغات على المحافظات العراقية، والذي يوضح إن أكبر عدد من التعاملات المشبوهة المكتشفة خلال عامي 2020 و 2021 قد تمت في محافظة بغداد بصورة رئيسية ومناطق متفرقة داخل وخارج العراق، اذ بلغت عدد الحالات المشبوهة بين العراق والعالم الخارجي 216 حالة، تتنوع جهات البلاغ فيها ما بين مؤسسات التحويل المالي والوحدات النظيرة ويعود ذلك إلى أن أكثر الأدوات المستعملة في المعاملات المشبوهة هي الدوالي والتي تتم بين منطقتين جغرافيتين أو أكثر.

شكل (5) الحالات المشبوهة بحسب المنطقة الجغرافية





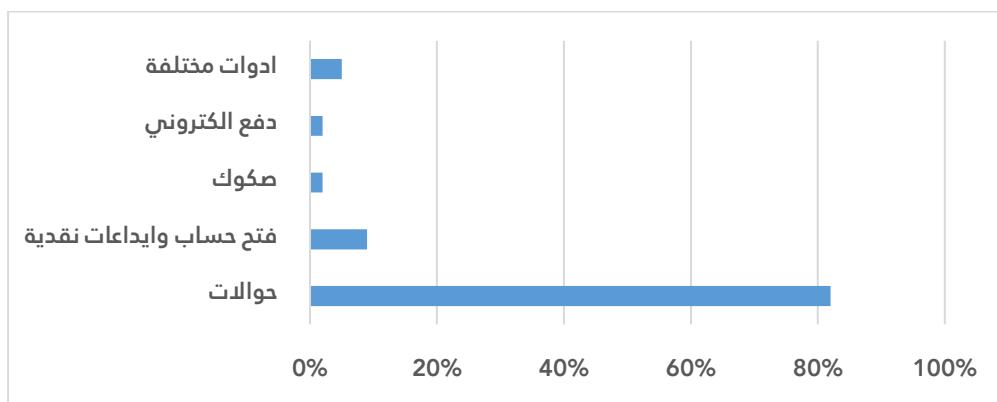
ذ. الحالات المشبوهة بحسب طبيعة النشاط: -

تختلف الأدوات المستخدمة في غسل الأموال وتمويل الإرهاب في العراق خلال عام 2021 مابين حوالات ونقد وعمليات ايداعات نقدية بمبالغ كبيرة تتم اثناء عملية فتح الحساب من قبل العميل، حيث يوضح الجدول (4) والشكل البياني (6) اكثراً الأدوات استخداماً او اشتباهاً في غسل الأموال وتمويل الإرهاب في العراق لعام 2021 وكما يلي:

جدول (4) الحالات المشبوهة بحسب طبيعة النشاط

النشاط	العدد	النسبة من المجموع
حوالات	531	82%
فتح حساب وايداعات نقدية	57	9%
صكوك	15	2%
دفع الكتروني	13	2%
ادوات مختلفة	33	5%
المجموع	649	

شكل بياني رقم (6) عدد البلاغات وفقاً لطبيعة النشاط المستخدم



يتبيّن من الجدول والشكل البياني أعلاه إن أكثر الأدوات المالية استخداماً في المعاملات المشبوهة خلال عام 2021 هي الحوالات إذ شكلت نسبة (82%) من مجموع الأدوات المستعملة في المعاملات المشبوهة الواردة إلى المكتب، ثم تليها في المرتبة الثانية عمليات فتح الحساب والإيداعات النقدية بنسبة 9%， وهذه تعد أكثر الأدوات استخداماً لتمرير العمليات المشبوهة.



3. القرارات الصادرة عن لجنة تجميد أموال الإرهابيين

استناداً إلى المواد (9) و (13) و (15) من نظام تجميد أموال الإرهابيين رقم (5) لسنة 2016، يقوم هذا المكتب بنشر جميع القرارات الصادرة من اللجنة المذكورة بهذا الشأن على الموقع الإلكتروني الخاص به فور ورودها من اللجنة، كما عمل المكتب على إلزام المصارف وشركات الصرافة والتوسط ببيع وشراء العملات الأجنبية والتأمين وشركات التوسيط ببيع وشراء الأوراق المالية بموجب العمليات المرقمن (2) و (5) المؤرخين في 30/1/2018 و 2/3/2020 على التوالي، المتضمنين مراجعة الموقع الإلكتروني الخاص به بشكل يومي من قبل تلك المؤسسات والفروع التابعة لها والعمل على تنفيذ تلك القرارات بالوقت المحدد بما يضمن السرعة في تنفيذها، كذلك توجيه العمليات إلى الجهات الحكومية المعنية بالتجميد ليتم إجراء اللازم ضمن المدة المحددة، كما قامت لجنة تجميد أموال الإرهابيين بإصدار (29) قرار خلال عام 2021 وكما موضح بالجدول (7) أدناه:

جدول (7) القرارات التي أصدرت عن لجنة تجميد أموال الإرهابيين خلال عام 2021

تعديل	حذف	إضافة/ إدراج	كيانات	أشخاص	عدد القرارات
108	44	1518	42	1628	29

رابعاً: التعاون والتنسيق على المستوى الوطني والإقليمي والدولي

حرص المكتب على التعاون والتنسيق مع الجهات المعنية في منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في العراق وعلى جميع المستويات، حيث واصل المكتب جهوده من خلال اللجان الوطنية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وكذلك مشاركاته في المجتمعات والفعاليات الإقليمية والدولية وكما موضح في أدناه:-



أ- التعاون والتنسيق على المستوى الوطني:

1- مجلس مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب:

يعاون هذا المكتب مع مجلس مكافحة غسل الأموال تمويل الإرهاب الذي أسس استناداً إلى أحكام المادة (5- أولًا) من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (39) لسنة 2015، برئاسة محافظ البنك المركزي العراقي وينوب عنه مدير عام المكتب ويضم المجلس في عضويته ممثلين عن مختلف الجهات كل من (الأمانة العامة لمجلس الوزراء، جهاز المخابرات الوطني العراقي، وزارة الداخلية، وزارة الخارجية، وزارة المالية، وزارة العدل، وزارة التجارة، هيئة الأوراق المالية، جهاز مكافحة الإرهاب، قاضي لا يقل صنفه عن الصنف الثالث يُرشحه مجلس القضاء الأعلى، وذلك إدراكاً لأهمية التنسيق ما بين الجهات ذات الصلة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وعلى غرار لجان التنسيق المحلية ما بين الأجهزة الحكومية فأن المجلس أعلاه يؤدي دوراً هاماً في مواجهة التحديات ذات الصلة وتعزيز التنسيق بين الأجهزة العراقية المعنية في متابعة تطور المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب واقتراح كيفية اعتمادها عبر تضمينها في قوانين أو أنظمة أو تعليمات من خلال إتباع أفضل الممارسات، ومن خلال اجتماعات المجلس الدورية خلال عام 2021 تم مناقشة مجموعة من المحاور الاستراتيجية ومنها:

- ما آلت إليه نتائج التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب الخاص بجمهورية العراق.
- مناقشة استكمال وتعديل الإطار التشريعي لمنظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في العراق حيث تم:

1. الانتهاء من اصدار ضوابط العناية الواجبة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الخاصة بدائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء، وإقرار الضوابط الخاصة بدائرتي تسجيل الشركات بتاريخ 28/12/2021، وإقرار الضوابط الخاصة بدائرة التسجيل العقاري بتاريخ 11/11/2021 ، من قبل مجلس مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتم إرسالها إلى الدوائر المعنية لتوقيعها، وسيتم نشرها خلال الفترة المقبلة .
2. تم مناقشة تحديث النظام الداخلي لمجلس مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الصادر بموجب القانون 3 لعام 2018.



3. تم الشروع بتعديل نظام تجميد أموال الإرهابيين وإضافة مكافحة تمويل انتشار التسلح وذلك بناءً على المتطلبات الدولية التي تعتبر ملزمة لجمهورية العراق.

2- اتفاقيات التعاون الوطنية:

عمل المكتب على استكمال توقيعه لاتفاقيات التعاون الثنائي مع مختلف الجهات على الصعيد المحلي، تنفيذاً إلى ما نصت عليه الفقرة (ثالثا) المادة (9) من القانون بهدف اشراك كافة الجهات ذات العلاقة بمنظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في العراق، إذ قام المكتب بتوقيع اتفاق التعاون مع وزارة العدل/ دائرة التسجيل العقاري بتاريخ 2021/6/3.

بــ التعاون والتنسيق على المستوى الإقليمي والدولي:

انطلاقاً من مبدأ التعاون والتنسيق على المستوى الإقليمي، يحرص المكتب على حضور الاجتماعات الدورية والتي تنظمها مجموعة العمل المالي (FATF) ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENAFATF)، وكذلك العمل على إيجاد قنوات وآليات للتعاون مع الوحدات النظيرية بهدف تبادل المعلومات والخبرات، والمجتمعات رفيعة المستوى، وعملياً يعتمد المكتب مبدأ التعامل بالمثل واستناداً إلى أحكام المذكرات الثنائية وكما يلي :

1. مذكرات التفاهم الثنائية

تم توقيع مذكرة تفاهم مع مجلس تدقيقات الجرائم المالية التركي (ماساك) بتاريخ 2021/3/26، وذلك ضمن إطار التعاون الدولي وتبادل المعلومات الخاصة بمكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

2. المشاركة في المجتمعات والمؤتمرات الدولية

استناداً إلى ما نصت عليه أحكام الفقرة (رابعاً) المادة (9) من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (39) لسنة 2015، قام المكتب خلال عام 2021 بتمثيل جمهورية العراق في المنظمات الدولية والإقليمية والمؤتمرات ذات الصلة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب حيث تمت المشاركة في المجتمعات الموضحة في الجدول (8) أدناه والتواريخ المؤشرة إزاء كل منها:-

**جدول (8) الاجتماعات التي قام المكتب بحضورها وتمثيل جمهورية العراق إقليمياً ودولياً**

الموسي	الموضوع	العنوان	العنوان	العنوان
1.	الجتماع العام وإجتماعات فرق العمل لمجموعة العمل المالي (FATF)	افتراضي	الجتماع العام 2021/2/19-11 (اجتماعات فرق العمل)	الى 2021/2/25-22 (الجتماع العام)
1.	اجتماع مع مجلس الاتحاد الأوروبي حول إدراج العراق في مسودة قائمة الدول ذات أوجه القصور الاستراتيجية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	افتراضي	2021/2/15	
3.	الجتماع الإستثنائي لمجموعة العمل المالي (FATF)	افتراضي	2021/4/19	
2.	اجتماع رفيع المستوى بعنوان تحديات غسل الأموال وتمويل الإرهاب في العراق.	دبي	2021/4/19	
3.	الجتماع الثاني والثلاثون مع مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENAFATF)	افتراضي	2021/6/8-5/30	
4.	الجتماع العام الثالث والثلاثون لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENAFATF	افتراضي	2021/6/17-11 (اجتماع فرق العمل)	الى 2021/6/25-21 (الجتماع العام)
4.	الجتماع العام الثالث والثلاثون لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENAFATF	افتراضي	2021/11/17-16	مصر
5.	الاجتماعات الدورية لمجموعة مكافحة تمويل داعش CIFG التابع لمجموعة العمل المالي	افتراضي	2021/12/7-6	



خامساً: التدريب وورش العمل على الصعيد الوطني والدولي

من أجل زيادة الوعي بثقافة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وبناء قاعدة مرتکزة على أهم الأطر القانونية واستناداً إلى أحكام البند (سابعاً-المادة 9) من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (39) لسنة 2015 التي تنص على (إعداد دورات تدريبية للموظفين المعنيين لاطلاطهم بالمستجدات في مجال جريمة غسل الأموال وتمويل الإرهاب)، شرع هذا المكتب خلال عام 2021 بتنفيذ خطته السنوية التدريبية والتوعوية لمختلف الجهات المعنية، وكما يأتي:

أ. التدريب والتطوير المقدم من قبل المكتب لمختلف الجهات الأخرى:

قدم المكتب خلال عام 2021 التدريب وورش العمل إلى موظفي الجهات المشمولة داخل منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الوارد ذكرها ضمن خطة التدريب المعدة من قبل المكتب ومن تلك الجهات (إنفاذ القانون) (المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية) والجهات الرقابية والشرافية وكما مبين في الجدول رقم (10) أدناه:

جدول رقم (9) التدريب وورش العمل التي قدمها موظفي المكتب إلى مختلف الجهات

الجهات المستهدفة	عنوان الورشة	ت
1- إنفاذ القانون		
جهاز المظايرات	استخدام مصادر المعلومات المغلقة والمفتوحة في عمليات البحث	وزارة الداخلية (مخدرات، جريمة)
جهاز مكافحة الإرهاب	استراتيجية التحقيق المالي الموازي / أساليب وأدوات التحقيق المالي الموازي	جهاز الأمن الوطني
جهاز المظايرات	قوائم الحظر المحلية والدولية وقوائم تجميد أموال الإرهابيين.	وزارة الداخلية (مخدرات، جريمة)
جهاز مكافحة الإرهاب	عمل مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (مخرجات ومدخلات)	جهاز المظايرات
جهاز المظايرات	مخاطر وتحديات غسل الأموال وتمويل الإرهاب في وسائل الدفع الإلكتروني	جهاز المظايرات
2- المؤسسات المالية (مصرفية وغير مصرفية) والجهات الرقابية		
المصارف	توصيات مجموعة العمل المالي (FATF)	المصارف
شركات الصيرفة	استخدام مصادر المعلومات المغلقة والمفتوحة في عمليات البحث	شركات الصيرفة
شركات الدفع الإلكتروني	مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (مفاهيم أساسية-آلية متقدمة)	شركات الدفع الإلكتروني
هيئة الدوراق المالية/سوق العراق للدرواق المالية	اساسيات ومفاهيم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وقواعد العناية الواجبة للمتعاملين بالدرواق المالية	هيئة الدوراق المالية/سوق العراق للدرواق المالية



• مخاطر وتحديات غسل الأموال وتمويل الإرهاب في وسائل الدفع الالكتروني.	التأمين	
• مخاطر وتحديات غسل الأموال وتمويل الإرهاب في وسائل الدفع الالكتروني • الأنظمة الالكترونية الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	الدواير المعنية في البنك المركزي	
عمل مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (مخرجات ومدخلات) ورشة تفاعلية حول ضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للمحاسبين	العمال والمهن غير المالية نقابة المحاسبين	
ضوابط التصريح عن الأموال عند إدخالها وخارجها عبر الحدود	الجمارك + المنافذ الحدودية	
3- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي		
محاضرة تثقيفية عن جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب وكيفية مكافحتها.	كلية الصيدلة/ جامعة ابن سينا	
محاضرة تثقيفية عن جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب وكيفية مكافحتها.	كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة العراقية	
4- وزارة المالية		
مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	مركز التدريب المالي والمحاسبى	

ب. تدريب وتطوير موظفي المكتب

يوضح الشكل رقم (7) والجدول رقم (9) ادناه التدريب الذي شارك فيه موظفو مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب خلال عام 2021 افتراضياً عبر الانترنت وبشكل حضورياً والمقدم لهم من مختلف الجهات.

شكل رقم (7) نظرة عامة عن النشاط التدريبي لموظفي المكتب



**جدول رقم (10) التدريب وورش العمل التي تلقاها موظفي المكتب حضورياً وافتراضياً**

الجهة الراعية	عنوان الورشة	ن
افتراضياً		
مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا (MENAFATF)	التحقيق المالي والموازي	.1
	غسل الأموال عبر التجارة	.2
	تمويل الإرهاب بدوافع عنصرية او عرقية	.3
	المراجعة الثانية لتطبيق معايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ذات الصلة بالأصول الافتراضية ومقدمي خدماتها	.4
	جلسة تعريفية عن تمويل الإرهاب عبر الأصول الافتراضية	.5
	تحسين جودة تقارير المعاملات المشبوهة	.6
	التحقيقات المالية الخاصة بالتحايل الضريبي	.7
	تطبيقات حول مشروع غسل الأموال الناتج عن جريمتي التجار بالبشر وتهريب المهاجرين بمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا	.8
البنك المركزي العراقي/ مركز الدراسات المصرفية	ادارة المخاطر	.9
	قرارات لجنة بازل III	.10
	شهادة اخصائي معتمد في الحظر والعقوبات الدولية CGSS	.11
	الاستعداد للطوارئ وادارة الازمات واستمرار العمل	.12
	مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب عبر وسائل الدفع الالكتروني	.13
	حكومة الشركات	.14
	تطبيق معايير الجودة المصرفية	.15
	دور وظيفة الامتثال في مكافحة غسل الأموال والمتطلبات الرقابية وفق ضوابط الامتثال	.16
مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا (MENAFATF) بالتنسيق مع (UNOCD)	مكافحة تمويل انتشار اسلحة الدمار الشامل	.17



18.	مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا (MENAFATF) بالتنسيق فريق الرصد التابع لمجلس الامن	جلسة تعريفية فهم عقوبات الأمم المتحدة لمكافحة تمويل الإرهاب القرار 1267 و 2462
19.	مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا (MENAFATF) بالتنسيق مع اللجنة التنفيذية لمكافحة الإرهاب	متطلبات مكافحة تمويل الإرهاب وفق قرار رقم 2462 وحالة تنفيذ قرار مجلس الامن 1373 من قبل اعضاء MENAFATF
20.	صندوق النقد العربي AMF	قواعد اعرف عميلك
21.	مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا MENAFATF بالتنسيق مع FATF	المعايير الدولية الصادرة عن مجموعة العمل المالي FATF
22.	وزارة الخزانة الأمريكية	ورش الخزانة الأمريكية بواقع ورشتين <ul style="list-style-type: none">تحليل استراتيجياعمال ومهن
23.	STANDARDCHARTERED ACADEMY	مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب - العناية الواجبة تجاه العميل - مكافحة الجرائم الالكترونية - غسل الاموال القائم على التجارة - فهم العقوبات
حضورياً		
24.	مكتب الأمم المتحدة المعنى بمكافحة الجريمة والمخدرات (UNODC) / الامارات	ورشة عمل تفاعلية حول اثبات عناصر جريمتي غسل الأموال وتمويل الإرهاب في القانون العراقي
25.	مكتب الأمم المتحدة المعنى بمكافحة الجريمة والمخدرات (UNODC) / الامارات	فهم مخاطر استغلال شركات تحويل الأموال في تمويل الإرهاب وغسل الأموال
26.	مكتب الأمم المتحدة المعنى بمكافحة الإرهاب (UNOCT) / تركيا	تخفيض مخاطر تمويل الإرهاب من خلال التحقيقات المالية
27.	مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا (MENAFATF) / مصر	التحقيق في جرائم تمويل الإرهاب / أهمية التحقيق المالي الموازي
28.	مكتب الأمم المتحدة المعنى بمكافحة تمويل الإرهاب (UNOCT) / مصر	مكافحة تمويل الإرهاب / تقييم المخاطر الوطنية لتمويل الإرهاب
29.	معهد التطوير القضائي بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية/ (UNDP)	التحقيقات المالية

**ت. ورش العمل المشتركة بين البنك الدولي والمكتب وفريق التقييم الوطني للمخاطر:**

تم عقد 6 ورش عمل خلال شهر كانون الأول 2021 لمناقشة موقف تقدم التقييم الوطني للمخاطر وفهم المعوقات التي تم مواجهتها واستعراض المراحل التي وصل إليها التقييم وحسب القطاعات المختلفة وكما يوضح الجدول رقم (10).

جدول (11) ورش العمل المنعقدة بين البنك الدولي والمكتب وفريق التقييم الوطني للمخاطر.

افتراضياً				
الجهة الراعية	التاريخ	الجهة المستهدفة	عنوان الورشة	ن
البنك الدولي + مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	12/1	القطاع المصرفي والشمول المالي	• استعراض أدوات منهجية البنك الدولي لتقييم القطاع.	.1
	12/6	قطاع الأوراق المالية	• استعراض نوعية البيانات التي تم جمعها و أهميتها.	.2
	12/8	قطاع التأمين	• التعرف على هيكلية اعداد التقرير والمحاور التي يجب تضمينها.	.3
	12/13	قطاعات الاعمال والمهن غير المالية	• التعرف على هيكلية اعداد التقرير والمحاور التي يجب تضمينها.	.4
	12/15	انفاذ القانون	• استعراض أدوات منهجية البنك الدولي لتقييم القطاع.	.5
	12/20	القضاء	• استعراض نوعية البيانات التي تم جمعها و أهميتها. • التعرف على هيكلية اعداد التقرير والمحاور التي يجب تضمينها. • التعامل مع البيانات الحساسة وكيفية التعامل معها.	.6



الخاتمة:

في نهاية تقريرنا السنوي لعام 2021، الذي تضمن نشاطات وإنجازات المكتب المدققة خلال هذا العام، والتي جاءت متسقة مع أهدافه المنصوص عليها في قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (39) لسنة 2015 مدعمة بالمعلومات والبيانات التي تم جمعها وعرضها بموجب جداول وشكل بيانية، وبيّنت التطور الذي حصل خلال العام المنصرم، من حيث زيادة عدد البلاغات التي وردت إلى المكتب، وزيادة عدد تقارير الإشتباه التي أحيّلت منها إلى رئاسة الادعاء العام، فضلاً عن إيضاح الأنماط المستخدمة في الجريمتين ضمن التقرير، والإشارة إلى أُسس العمل التي سرنا عليها وبالتالي الخروج بنتائج تُسهم في تحقيق رؤية ورسالة المكتب في سبيل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالتنسيق مع الدوائر والقطاعات المعنية بتلك المهمة داخل منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في جمهورية العراق والمساندة لعمل المكتب.

وختاماً يُسّرنا أن نتوجه بالشكر الجزيل لكل من ساهم وشارك في إتمام التقرير السنوي لعام 2021.

